الأمم المتحدة

A/C.3/58/SR.16

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General
23 July 2004
Arabic
Original: Spanish

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السادسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بريبوتن (نائب الرئيس) . . . . . (سلوفاكيا)

المحتويات

البند ١١٠ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

البند ١١١ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين، المعنونة ''المرأة في سنة ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلم من أجل القرن الحادي والعشرين'' (تابع)

البند ١١٣ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-56537 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

البند ١١٠ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/58/3 وA/58/38 الملحق رقم ٣٨) وA/58/161وA/58/167 وA/58/167/Add.1 وA/58/168 وA/58/169 وA/58/374 وA/58/341وA/58/417 .

البند ١١١ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين، المعنونة "المرأة في سنة ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلم من أجل القرن الحادي والعشرين" (تابع) (A/58/13 وA/58/166)

١ - **السيد نسيمي** (الكنغو): أكد مجددا التزام بلده باحترام جميع الصكوك التي اعتمدتها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، لاسيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأردف قائلا إن العنف ضد المرأة، ولاسيما العنف الجنسي ذا أبعاد كبيرة بسبب المنازعات الجارية في بلده، ويمثل بالنسبة لحكومته باعثا على القلق. وأضاف قائلا إنه قد أنشئت ٦ مراكز صحية لضحايا العنف الجنسي، حيث تقدم الخدمات الطبية والنفسية وأنها ستعتمد ريثما تتم الأعمال التشريعية ذات الصلة، تدابير ملموسة للقضاء على الممارسات التقليدية الضارة، وأنه من الضروري التوصل إلى تغيير العقليات في هذا الصدد عن طريق التثقيف. وتعتزم الحكومة أن تواصل، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية ضمن منظمات أخرى، العمل الذي شرعت فيه فعلا في مجالي التعليم والتوعية.

٢ - استطرد قائلا إن النساء يمثلن ٥٢ في المائة من السكان الكنغوليين، و٤٦ من القوى العاملة؛ وعلى وجه التحديد ٦٤ في المائة من العاملين في الزراعة في المناطق الريفية، وينتجن نحو ٨٠ في المائة من المنتجات الغذائية التي يستهلكها البلد. وأن السلطات الوطنية تدرك تماما دور وإسهام المرأة في المناطق الريفية في تعزيز التنمية الزراعية وتحسين الأمن الغذائي والقضاء على الفقر. وتمثل المرأة عنصرا أساسيا في القوى العاملة الريفية، وفي نفس الوقت أكثر من يقاسي الفقر في هذه المناطق. وتعاني من التخلف التكنولوجي والافتقار إلى الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليم. ومن الصعب أن تصل المرأة إلى القطاع المصرفي التقليدي بسبب القيود المفروضة على منح القروض؛ ومع ذلك تستفيد المرأة الكنغولية من أشكال أخرى من الادخار والقروض لمنشأة لأكثر الطبقات الاجتماعية حرمانا. فتوجد صناديق للادخار ولتقديم القروض إلى النساء، ويمول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذه الصناديق في إطار مشروع للنظم الائتمانية للنساء في القطاع غير النظامي. وتدعم الحكومة أنشطة النساء عن طريق الاستثمارات المتنوعة. وعلاوة على ذلك قررت الحكومة، في إطار تنمية القطاع الزراعي، الذي تعلق عليه كل الآمال، استثمار نحو ١٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في سنة ٢٠٠٣ لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي.

٣ - على المستوى القانوني يعترف دستور ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ بوضوح المساواة بين الرجل والمرأة في جميع المجالات ويضمن تعزيزها وتمثيلها في جميع المهام السياسية والانتخابية والإدارية. ويحظر صراحة جميع أنواع التمييز القائم على الأصل أو الوضع الاجتماعي أو المادي أو الانتماء إلى جماعة إثنية أو عنصرية أو إقليمية أو التعليم أو اللغة أو الدين أو الخلقة أو محل الإقامة. وقال إن قوانين جديدة تكفل أيضا مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في الحصول على العمل وفي الأجر وفي الترقي. وعلى الصعيد المؤسسي عزز العمل الذي تقوم به وزارة النهوض بالمرأة وإدماجها في عملية التنمية بمراكز تنسيق موجودة في مختلف

الإدارات الوزارية، مثل وزارة العدل، التي أدمج فيها المنظور الجنساني في الإدارة العامة. وفي الانتخابات التشريعية الأخيرة وانتخابات مجلس الشيوخ في سنة ٢٠٠٢ ازدادت نسبة النساء من عام ١٩٩٢ إلى عام ٢٠٠٢ من ١,٦ في المائة إلى ٩,٣ في المائة في الجمعية الوطنية، ومن ٣،٣ في المائة إلى ١٥ في المائة في مجلس الشيوخ، ومن ٣,٦ في المائة إلى ٨,٥ في المائة في المجالس المحلية. وتوجد ٥ نساء في مجلس الوزراء الذي يضم ٣٥ عضوا.

٤ - في مجال الصحة اعتمدت الكونغو في سنة ١٩٩٣ الخطة الوطنية للتنمية الصحية التي تضم الخدمات والأنشطة المتعلقة بالصحة التناسلية، بما في ذلك تعزيز وحماية صحة الأم والطفل والمشاركة المجتمعية، مع الاهتمام بصفة خاصة بمشاركة المرأة في إدارة النظام الصحي. وأعدت خطة وطنية لمكافحة متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز)، وأنشئ مجلس وطني لمكافحة الإيدز والملاريا والسل وأدمجت فيه المرأة إدماجا تاما، وهي تشارك بنشاط في جميع أنشطة التوعية والتدريب التي تنظمها الحكومة بتعاون من المنظمات غير الحكومية. واختتم بيانه بقولة إنه فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فإن الكونغو قد قدمت تقاريرها الخمسة الأولى مجمعة إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التي يشكرها على توصياتها القيمة.

٥ - **السيدة ياكيفو** (جمهورية الكونغو الديمقراطية): أيدت البيان الذي أدلت به ملاوي باسم مجموعة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقالت إن جمهورية الكونغو الديمقراطية قد صدقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وقدمت اللجنة ثلاثة تقارير، وتعد الآن تقريرها التالي الذي ستقدمه في سنة ٢٠٠٤. وبعد انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين عبئت المنظمات النسائية غير الحكومية بنتائج إيجابية للغاية في جميع أنحاء البلد لتوعية النساء في ١٢ مجالا محل اهتمام خاص وتعريف المرأة بحقوقها. ووفقا للإحصاءات تمثل النساء ٥٠ في المائة من السكان الكونغوليين ويمثلن أفقر قطاع سكاني ويوجد عند أعلى معدل للأمية. وقد ازداد فقر المرأة الكنغولية خلال النزاع المسلح الذي انتشر خلاله أيضا وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي تمثل النساء والفتيات ضحاياه الأولى. وأعربت المتكلمة عن شكرها لمنظمة الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية التي تقدمها لمواجهة الأوضاع المذكورة.

٦ - على الرغم من الصعوبات فإنه بفضل وثيقة بيجين +٥ أحرز الكونغو تقدما كبيرا في النهوض بالمرأة بإدماج النهج الجنساني في برنامجه. ومن الجدير بالذكر، في جملة أمور، أنه قد اتخذت في البلد التدابير التالية: تعزيز المجلس الوطني للمرأة، وهو جهاز استشاري للحكومة أعد، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، فهرسا لموظفي الفئة الفنية في كنشاسا في سنة ٢٠٠٢، وتوقيع وثيقة دعم البرنامج الوطني للنهوض بالمرأة الكونغولية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في آب/أغسطس ٢٠٠٢؛ وتوقيع ونشر مشروع مع برنامج الأمم المتحدة للسكان لدعم برنامج أنشطة للنهوض بالمرأة في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٦؛ وتنقيح قانون العمل في شباط/فبراير ٢٠٠٣، وهو يقدم إعانات اجتماعية إلى المرأة ويحررها من شرط الحصول على إذن الزوج، الذي كان من قبل شرطا مسبقا للحصول على العمل؛ وإنشاء وزارة معنية بحالة المرأة؛ وإنشاء مركز معلومات قانونية للمرأة؛ والتنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛ والشروع بدعم من اليونيسيف، في شن حملة توعية لتسجيل الزواج والأولاد في السجل المدني حتى يمكن الحصول على الميراث في أسرهم. وعلاوة على ذلك قامت الوزارة المعنية بحالة المرأة، بالتعاون مع منظومة الأمم

المتحدة، بإرسال فريق لإجراء التحقيق في حالات العنف التي وقعت في شرقي البلد.

٧ - فيما يتعلق بتمثيل المرأة على المستوى السياسي توجد ٦ نساء في المجلس التنفيذي، و لم تشغل أي امرأة منصب نائب رئيس الجمهورية، ويوجد تمثيل غير كاف للمرأة في مجلس الشيوخ وفي البرلمان. ومن أجل تغيير هذا الوضع أعدت النساء الكونغوليات استراتيجيات على المستوى السياسي والدبلوماسي. وعلى الرغم من الجهود المبذولة فإنه مازال يتعين قطع شوط طويل. وفي هذا الصدد تلتمس جمهورية الكونغو الديمقراطية الدعم من المجتمع الدولي لتقديم المساعدة المادية والنفسية إلى الضحايا في شرقي البلد. واختتم بيانه بقوله إن فتح مكتب لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في كنشاسا أمر يدعو إلى الارتياح.

٨ - **السيد دي مالو كابرال** (برنامج الأغذية العالمي): قال إن مهمة برنامج الأغذية العالمي هي تقديم الأغذية إلى الأشخاص الذين يعانون من الجوع في حالة انعدام الأمن الغذائية المزمن والحاد في أكثر المناطق تأثرا في العالم. وإسهامه مهم لتحقيق هدف التنمية في الألفية الخاص بخفض عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥. وقد سعى البرنامج إلى تحقيق هذا الهدف بالاضطلاع بدور عملي وملموس لتمكين المرأة في مكافحتها للجوع، وتنشيط التنمية المستدامة. وقد وزعت الأغذية مباشرة على النساء اللائى يسيطرن على حالات الطوارئ أو في المشاريع الإنمائية في الظروف العادية. وتكفل النساء وصول التغذية إلى أحوج الناس إليها. ومنذ انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في سنة ١٩٩٥ أقام برنامج الأغذية العالمي علاقة مع النساء المرتبطات بمجالات تولى اهتماما خاصا في منهاج عمل بيجين، وتقوم هذه الالتزامات على الدور الأساسي الذي تضطلع به النساء بوصفهن مديرات للأغذية وأمينات للأمن الغذائي في الأسر.

٩ - في سنة ٢٠٠٢ كان ٦٠ مليونا من بين المائة مليون طفل غير الملتحقين بالمدارس، أي ٦٠ في المائة منهم، فتيات. وبواسطة التغذية المدرسية أمكن تحقيق ذهاب الفتيات إلى المدرسة، وساعد التعليم الفتيات على السيطرة على حياتهن. وقد ثبت أن لتقديم الغذاء في المدارس فائدة مزدوجة: فإن الأطفال يتعلمون على نحو أفضل إذا كانت تغذيتهم جيدة، وتقديم الغذاء في المدارس هو حافز قوي لزيادة المساعدة. والمستفيدون من برنامج الأغذية العالمي يخصصون ٧٥ في المائة من الميزانية الأسرية للغذاء. ومما لا شك فيه أن لمشاريع التغذية المدرسية فوائد متعددة لتلك الأسر، من بينها تعليم الفتيات والأطفال الصغار. وتبدأ بعض مبادرات برنامج الأغذية العالمي قبل ولادة الأطفال. إذ تحصل الحوامل على تكملة غذائية معدلة لحماية صحتهن وصحة الطفل. وفيما يتعلق بمتلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز) التي تمزق أفريقيا أنشأ برنامج الأغذية العالمي برامج لا تقدم الأغذية إلى المرضى فحسب بل أيضا إلى أفراد الأسرة المضارين مثل اليتامى. والأسلوب الغذائي الجيد لا يشفيهم من المرض بل يحسن نوعية المعيشة.

١٠ - وبيد أنه لأسباب بيولوجية واجتماعية وثقافية واقتصادية يؤثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عدد من النساء والفتيات أكبر من الرجال. وتعاني النساء بصفة خاصة من الآثار الخطيرة للوباء لأنهن يتعين عليهن القيام برعاية المريض واليتامى الذين يخلفهم الوباء، بما في ذلك عندما يعشن وهن مصابات بالفيروس. وأثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أكبر في البلدان الأكثر اعتمادا على المعونة الغذائية. ومنطقة أفريقيا الجنوبية هي أكثر المناطق تأثرا في العالم. وبسبب ارتفاع نسبة انتشار المرض في تلك المنطقة فإنه يوجد اعتقاد عام بأن لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وجه امرأة. والنساء والفتيات هن المنتجات الرئيسيات للأغذية في كثير من البلدان التي يعمل فيها برنامج

الأغذية العالمي. وتمضي النساء والفتيات ٧٠ في المائة من وقتهن في أداء أعمال زراعية وأعمال متعلقة بالغذاء. ومن ثم فإن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يقوض الأمن الغذائي للأسر. وعندما تصاب النساء والفتيات بالفيروس أو يقمن برعاية المرضى فإنهن لا يستطعن قضاء وقتهن في الإنتاج الغذائي أو المشاركة في الأنشطة الإنتاجية الأخرى. ولذا يحبط تقدمهن.

١١ - **السيد حسين** (منظمة المؤتمر الإسلامي): أشار إلى تقرير الأمين العام عن تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية (A/58/167)، فقال إنه على الرغم من أن قطاعا كبيرا من السكان الإناث يعيش في المناطق الريفية، ولاسيما في البلدان النامية قلما تراعي السياسات الوطنية أهمية الأدوار التي تقوم بها المرأة، وأن الاستثمار الاجتماعي في المرأة لا يضمن تمتعها بحقوق الإنسان المنصوص عليها في الاتفاقية بل يمثل أيضا واحدة من أكثر الوسائل فاعلية لمكافحة الفقر وتعزيز التنمية المستدامة. وعموما حثت الدول الأعضاء في المؤتمر الإسلامي الثلاثين لوزراء الخارجية على تقديم دعمها الكامل لدور المرأة، وإدماج المنظور الجنساني في جميع البرامج الإنمائية، وإيلاء قدر أكبر من الاهتمام لاحتياجات المرأة الريفية والعمل على استفادتها من جميع البرامج والسياسات الإنمائية الوطنية. كما طلب من الدول الأعضاء اعتماد نهج تشاركي لا يراعي احتياجات المرأة ومصالحها الاستراتيجية فحسب بل يتيح لها أيضا المشاركة في مختلف المشاريع والبرامج الإنمائية.

١٢ - كما تضمن تقرير الأمين العام آراء الدول الأعضاء في الاقتراح الداعي إلى عقد مشاورة سياسية حكومية رفيعة المستوى بهدف تحديد الأولويات، وإعداد استراتيجيات حيوية لمعالجة المشاكل المعقدة للمرأة الريفية. وإذا حكمنا استنادا إلى الردود الواردة حتى ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٣، بما في ذلك من عدة دول أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي يمكننا أن نقول إنه يوجد اهتمام كبير بهذا الاقتراح. وإذا رغبت الجمعية العامة في متابعة عقد المشاورات فإن منظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها المنتسبة والمتخصصة ذات الصلة ستنظر في هذه المداولات المهمة لعملها.

١٣ - فيما يتعلق بتنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين فإنه على عكس ما ذكر في بعض الدوائر فإن الإسلام قد منح المساواة بين الرجل والمرأة. وللمرأة في الإسلام مكانة كريمة في المجتمع ودور مسؤول في جميع جوانب الحياة المجتمعية والاجتماعية، والحق في الحياة والحرية والحق في السعادة المشروعة، بما في ذلك الحق في الملكية وفي التعليم وفي الخدمات الصحية وفي الطرق المحترمة للتكسب. وتلاشي هذه الحقوق والفرص في بعض الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي يرجع بصورة أساسية إلى تأصل بعض الممارسات المجتمعية والقيم التقليدية البالية على الأقل في القرنين الأخيرين والإهمال الاستعماري، الذي أدى إلى استبعاد القيم الإسلامية. وقد اعترف بأوجه الشذوذ هذه واعتمدت تدابير تصحيحية عن طريق إجراء إصلاحات تشريعية وإصلاحات أخرى. ويعتمد معدل تحقيق ذلك على مدى توافر الموارد وعلى قدرة الحكومات وقادة المجتمع على التخلص من الممارسات التقليدية الضارة التي ما زالت موجودة. ورحب في هذا السياق بالتعاون والدعم اللذين تقدمهما الأمم المتحدة وجميع الشركاء المخلصون في التنمية.

١٤ - **السيدة غبره - إغزيابر** (مكتب برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الموئل من نيويورك): أيدت التقارير محل مداولات اللجنة، لأنها تتفق تماما مع عمل وسياسة برنامج المستوطنات البشرية فيما يتعلق بتعزيز المرأة وتقويتها وإدماج المنظور الجنساني في جميع أنشطته. وأضافت قائلة إن الرؤية الاستراتيجية الجديدة للبرنامج، التي يجري تطبيقها بصورة تامة، تنص على تقوية المرأة باعتبار ذلك

أحد المؤشرات الرئيسية لنجاح تدخلاته، ونقحت المنظمة في سنة ٢٠٠١ سياستها لتعزيز إدماج المناظير الجنسانية في جميع برامجها وأنشطتها.

١٥ - استطردت قائلة إن القرار ١٩/١٦ الذي اعتمده مجلس إدارة البرنامج في أيار/مايو ٢٠٠٣ يمثل علامة تاريخية على الطريق، لأن هذه أول مرة يقيم فيها قرار بشأن المرأة صلات مباشرة بقرارات للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن حق المرأة في حياة كريمة وفي تملك الأراضي والعقارات. ويحث هذا القرار الحكومات على تشجيع المرأة على المشاركة بفعالية في التخطيط للمستوطنات البشرية وتنميتها، ويشدد على ضرورة ضمان الحق في المسكن والأمن فيما يتعلق بالحيازة للمرأة التي تعيش في فقر، كما تناول مسائل الوصول إلى الموارد المالية والائتمان والحماية من الطرد بالقوة، لا سيما بالنسبة إلى النساء المصابات بفيروس نقص المناعة/الإيدز. والهدف من ذلك هو ضمان أن يسهم البرنامج في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما تحسين مستوى معيشة ١٠٠ مليون من سكان الأحياء الحقيرة بحلول سنة ٢٠٢٠.

١٦ - قالت إنه من أجل مساعدة العاملين على إدماج المسائل الجنسانية في برامج المستوطنات البشرية أعدت خطة عمل ودليل بشأن إدماج المناظير الجنسانية. وسوف تجرى في المستقبل القريب دراسة استقصائية مرجعية بشأن إدماج المناظير الجنسانية، وسوف تنظم أنشطة المتابعة لسد الفجوات التي لوحظت في المقر وفي المكاتب الإقليمية. وقد حدد اجتماع فريق الخبراء المعني بالمسائل الجنسانية في المستوطنات البشرية المعقود في شباط/فبراير ٢٠٠٣ مجالات للعمل ذات أولوية في مجال أمن الحيازة والإدارة العامة الحضرية والاقتصاد والهياكل الأساسية الحضرية والتحقيق والمراقبة وتنمية القدرات وأنشطة النشر والإعلان.

١٧ - كما ركز البرنامج على حقوق المرأة في حيازة الأراضي والعقارات، وهو موضوع نشرت عنه وثيقتان تتعلقان بالسياسة العامة في سنة ٢٠٠١ وتقرير عن الحالة في شرقي إفريقيا في سنة ٢٠٠٢، ونفذت أنشطة بحث عن مواضيع أخرى مثل العنف ضد المرأة وفيروس نقص المناعة/الإيدز واليتامى والإسكان وإجراء الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية لتحليل الاختلافات بين الجنسين. وعلاوة على ذلك أعد البرنامج وثائق لنشرها عن السياسات التي تراعي الجنس والدراسات المتعلقة بالممارسات الحاسمة في هذا الصدد. كما دعم الحوار والتبادل على المستوى المحلي عن إدماج المناظير الجنسانية عن طريق برنامجه للإدارة الحضرية والاشتراك في الأنشطة المتعلقة بهذا الموضوع في جميع أنحاء العالم بالتعاون مع عدة شركاء. وقالت إن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية سيواصل تقديم الدعم والتعاون إلى شعبة النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وغيرهما من منظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة واللجنة الثالثة لتعزيز حقوق المرأة في المستوطنات البشرية، وضمان مساواتها بالرجل.

١٨ - **الرئيس:** أعلن إن الجمهورية العربية السورية قد طلبت، باسم مجموعة الدول العربية، دعوة السيد جون دوغارد، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى تقديم تقريره إلى اللجنة الثالثة.

١٩ - **السيد دي باروس** (أمين اللجنة): قال إن التوصية تفترض إنفاق ٧٠٠ ٦ من دولارات الولايات المتحدة في ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ من البند ٢٢ (حقوق الإنسان). وأردف قائلا إن ولاية المقرر الخاص تتعلق بفئة من الأنشطة تعتبر مستمرة. وقد أدرجت فعلا في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين الحالية اعتمادات لأنشطة من هذا

النوع، وبالتالي فإن اعتماد التوصية لا يتطلب مخصصات إضافية.

٢٠ - **الرئيس:** قال إنه طلب إجراء تصويت مسجل.

٢١ - **السيد جلمان** (الولايات المتحدة): تكلم تعليلا للتصويت قبل إجراء التصويت فقال إن وفده يعارض الاقتراح. لأنه على خلاف السنوات السابقة لم تأذن لجنة حقوق الإنسان هذا العام بقيام المقرر الخاص برحلة إلى نيويورك لتقديم تقريره إلى اللجنة الثالثة. وهذا الإنفاق يفترض استعمال غير مسؤول ولا داعي له لموارد نادرة يمكن استخدامها على نحو أجدى. وإن التقرير المتعلق بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة الذي سيقدم إلى لجنة حقوق الإنسان متاح لجميع المندوبين في الوقت الحاضر وهذا التقرير متحيز بشكل ملحوظ ولا يسهم بشيء في قضية حقوق الإنسان ولا في البحث عن السلام في الشرق الأوسط.

٢٢ - **السيدة استنه** (ماليزيا): تكلمت تعليلا للتصويت قبل إجراء التصويت فقالت إن مكتب التنسيق لحركة البلدان غير المنحازة قد أعرب، في اجتماعه المعقود في ٩ تشرين الأول/أكتوبر من العام الجاري، عن تأييده لفلسطين في المداولات المتعلقة بالبند ١١٧ (ج) من جدول الأعمال (الحالات المتعلقة بحقوق الإنسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين، وأعرب بصفة خاصة عن تأييده لتقرير المقرر الخاص في هذا الصدد. وتؤيد ماليزيا اقتراح الجمهورية العربية السورية تمام التأييد.

٢٣ - **السيدة كشمالا طارق** (باكستان): تكلمت تعليلا للتصويت قبل إجراء التصويت فقالت إن باكستان ترحب دائما بفرصة دعوة المقررين الخاصين والاستماع إلى بياناتهم في اللجنة، وأضافت قائلة إن مشاركة المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة من شأنه أن يسهم بصورة إيجابية في المداولات المتعلقة بهذا البند من جدول الأعمال، ولذا فإنها تؤيد اقتراح الجمهورية العربية السورية.

٢٤ - شرع في تصويت مسجل على اقتراح دعوة المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى تقديم تقريره إلى اللجنة الثالثة.

المؤيدون:

إثيوبيا وأذربيجان وأرمينيا وإريتريا وأسبانيا وإستونيا وإكوادور وألمانيا وأنتغوا وأندورا وإندونيسيا وأنغولا وأوراغواي وأوكرانيا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وأيرلندا وأيرلندا الشمالية وآيسلندا وإيطاليا وافغانستان ةالأرجنتين ةالأردن ةالإمارات العربية المتحدة والاتحاد الروسي والبحرين والبرازيل والبرتغال والجزائر والجماهيرية العربية الليبية والجمهورية ولتشيكية والجمهورية الدومينيكية والجمهورية العربية السورية والدانمارك والرأس الأخضر والسلفادور والسنغال والسودان والسويد والصين والفلبين والكنغو والكويت والمغرب والمكسيك والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة لبريطانيا ولعظمى والنرويج والنمسا والنيجر والهند واليابان واليمين واليونان وباراغوي وباكستان وبتسوانا وبربادوس وبربودا وبروني وبلجيكا وبلغاريا وبليز وبنغلاديش وبنما وبنن وبوتان وبوركينا فاصو وبوروندي وبولندا وبيرو وبيلاروس وتايلند وتركيا وترينيداد وتوباغو وتونس وتيمور الشرقية وجامايكا وجزر البهاما وجزر ملديف وجمهورية الكنغو الديمقراطية وجمهورية تترانيا المتحدة وجمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية وقدونيا اليوغوسلافية سابقا وجنوب أفريقيا ودار السلام ورواندا ورومانيا وزامبيا وزمبابوي وسان مارينو وسانت فنسنت وغرينادين وسانت لوسيا وسري لانكا وسلوفاكيا وسلوفينيا

وسنغافوره وسوازيلند وسويسرا وسيراليون وشيلي وصربيا وعمان وغامبيا وغانا وغواتيمالا وغيانا وفرنسا وفنزويلا وفنلندا وفييت نام وقبرص وقطر وكرواتيا وكمبوديا وكندا وكوبا وكوستاريكا وكولومبيا وكينيا ولبنان ولختنشتاين ولكسمبرغ وليتوانيا وليتوانيا وليسوتو ومالطة ومالي وماليزيا ومدغشقر ومصر وملاوي ومنتنغرو وموزامبيق وموناكو وميانمار وناميبيا ونيجيريا ونيوزيلندا وهايتي وهنغاريا وهولندا.

المعارضون:

إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون:

استراليا.

٢٥ - اعتمد الاقتراح بأغلبية ١٤٠ صوتا ومعارضة عضوين وامتناع دولة عن التصويت.

٢٦ - **السيدة الحاج علي** (الجمهورية العربية السورية): أعربت باسم مجموعة الدول العربية عن شكرها لجميع الوفود التي صوتت لصالح دعوة المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى تقديم تقريره إلى اللجنة الثالثة. وقالت إن هذا التأييد يعبر عن اهتمام المجتمع الدولي بالحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٢٧ - **السيد أموردس** (كوبا): قال إن وفده يرى إن لدعوة المقرر الخاص طابعا استثنائيا حقا وأنه انعكاس لتعطل وعجز مجلس الأمن عن معالجة تدهور الوضع في المنطقة.

البند ١١٣ من جدول الأعمال: تعزيز وحماية حقوق الطفل (A/58/184 وA/58/272 وA/58/282 وA/58/328 وA/58/329 وA/58/420)

٢٨ - **السيد ندباي** (مدير مكتب مفوضية حقوق الإنسان في نيويورك): قال إن المعلومات الرئيسية في هذه السنة هي توسيع عضوية لجنة حقوق الطفل وتعيين السيد باولو سيرخيو رنهيرو خبيرا مستقلا للأمم المتحدة معنيا بدراسة العنف ضد الأطفال. واستطرد قائلا إن التعديل المدخل على الفقرة ٢ من المادة ٤٣ من اتفاقية حقوق الطفل للسماح بتوسيع عضوية لجنة حقوق الطفل من ١٠ إلى ١٨ عضوا يدخل حيز النفاذ في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وينتخب ثمانية أعضاء إضافيين في اجتماع الدول الأطراف المعقود في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٣. وأردف قائلا إن توسيع عضوية اللجنة قد قوى تمثيلها الجغرافي وكفاءتها الفنية المتعددة القطاعات، وإن لم يكن قد حسن بالضرورة قدرتها على التعامل مع الحجم الهائل للعمل الذي يمثله أكثر من ٥٠ تقريرا متراكما، إلى جانب التقارير الأولية الجديدة التي وردت من الدول الأطراف في البروتوكولين الاختياريين للاتفاقية المتعلقين ببيع الأطفال ودعارة الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية وإشراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

٢٩ - للتصدي لحجم العمل المتزايد وافقت اللجنة في دورتها الرابعة والثلاثين على مشروع قرار اقترحت فيه تقسيم العمل بين دائرتين، الأمر الذي يتيح النظر في ٤٨ تقريرا للدول الأطراف مثلا من الـ٤٧ تقريرا الحالية. وأردف قائلا إن هذه التوصية كانت قد قدمت إلى الجمعية العامة لاعتمادها على أمل أن تستطيع اللجنة البت في استخدام أسلوب جديد للعمل حتى نهاية سنة ٢٠٠٤. وفي سنة ٢٠٠٣ وافقت اللجنة أيضا على ثلاث ملاحظات عامة على فيروس نقص المناعة/الإيدز وحقوق الطفل، وصحة المراهقين ونمائهم في سياق اتفاقية حقوق الطفل وتدابير عامة لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، ونظمت يوم مناقشة عامة عن حقوق أطفال السكان الأصليين شارك فيه ممثلان للمحفل الدائم

للمسائل المتعلقة بالسكان الأصليين، واعتمدت التوصيات بشأن هذا الموضوع.

٣٠ - في الفترة المشمولة بالتقرير صدقت تيمور الشرقية على اتفاقية حقوق الطفل، وبذلك بلغ عدد الدول الأطراف الآن ١٩٢ دولة. والانضمامات إلى البروتوكولين الاختياريين والتصديق عليهما مستمر بمعدل جيد. وبعد اعتماد الجمعية العامة للبروتوكول المتعلق بالمنازعات المسلحة صدقت ٦٤ دولة على البروتوكول و٦٥ دولة على البروتوكول المتعلق ببيع الأطفال، ووقعت أكثر من ١٠٠ دولة على كلا الصكين. ومن الجدير بالذكر أن لجنة حقوق الطفل قد طلبت من الأمين العام إجراء دارسة متعمقة عن العنف ضد الأطفال (قرار الجمعية العامة 56/138). وفي ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٣ عين الأمين العام السيد باولو سرخيو بنهيرو من البرازيل خبيرا مستقلا معنيا بإدارة هذه الدراسة العالمية. وتتعاون مفوضية حقوق الإنسان واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية تعاونا وثيقا مع السيد بنهيرو فيما يقوم به من أنشطة، وعلى وجه التحديد في تقديم المعلومات إلى الدول وغيرها من الأطراف المعنية، والاستعداد لحشد الأموال وإنشاء أمانة صغيرة ينتظر أن تبدأ مهامها في بداية السنة القادمة. واختتم بيانه بأن أبلغ أن السيد خوان - ميغويل بتيت المقرر الخاص المعني بمشكلة بيع الأطفال ودعارة الأطفال واستغلال الأطفال في إنتاج المواد الإباحية سيزور البرازيل في الفترة من ٣ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ وباراغواي في بداية عام ٢٠٠٤. وسوف يركز تقريره المقبل إلى لجنة حقوق الإنسان على منع استغلال الأطفال في الدعارة وفي إنتاج المواد الإباحية. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٣ أرسل المقرر الخاص استبيانا إلى جميع الدول بهدف جمع معلومات عن هذه المواضيع.

٣١ - **السيدة شام بو** (صندوق الأمم المتحدة للطفولة): قالت إن العمل المؤدي إلى توفير حياة أفضل للأطفال ينبغي أن يسترشد بالتزام حازم بالإعمال التام لحقوقهم المكرسة في اتفاقية حقوق الطفل. وإذا أخذت الاتفاقية كموجه أولي يمكن العمل لصالح جميع أطفال العالم دون أي تمييز، مع إعطاء الأولوية لأحوج الأطفال. والحقوق ليست هدفا فحسب بل وسيلة أيضا. وعبر السنين استندت منظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى الحقوق في وضع برامج التعاون. وتشعر اليونيسيف بالارتياح لأن منظمات الأمم المتحدة قد تعهدت، بموجب إعلان التفاهم المشترك لشهر أيار/مايو ٢٠٠٣، بأن تبني عملها على أساس حقوق الإنسان، الأمر الذي يفترض تطورا مهما يندرج في إطار إصلاح منظومة الأمم المتحدة.

٣٢ - وأحرز في العام الماضي تقدم مستمر فيما يتعلق بحقوق الطفل. ورحبت اليونيسيف بقرب سريان بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والفتيات المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. وأعربت عن أملها في أن ييسر البروتوكول إلى حد بعيد التعاون بين الدول، ويسهم في القضاء على الاتجار بالبشر، ولا سيما الأطفال. وحثت اليونيسيف جميع الدول التي لم تصدق بعد على هذا الصك المهم على أن تفعل ذلك. ومن جهة أخرى فإن زيادة عدد أعضاء لجنة حقوق الطفل، التي تضم حاليا ١٨ عضوا، يقلل حجم العمل المتأخر، ويزيد فعالية عملها. وإذا كانت اللجنة تعمل بدائرتين متوازيتين فإنه سيتسنى النظر في نحو ضعف عدد التقارير الذي كان ينظر فيه من قبل في كل دورة. وتحث اليونيسيف جميع الدول الأعضاء على تخصيص الموارد اللازمة لكي تستطيع اللجنة أداء عملها في دائرتين.

٣٣ - استطردت قائلة إن أطفال السكان الأصليين معرضون بصفة خاصة لكثير من أشكال انتهاكات الحقوق. ويتعين القيام بعمل مشترك لضمان تمتعهم بحقوقهم تمتعا تاما، على قدم المساواة مع سائر الأطفال. وترحب اليونيسيف

بإيلاء لجنة حقوق الطفل والمحفل الدائم للمسائل المتعلقة بالسكان الأصليين اهتماما خاصا لهذا الموضوع طوال السنة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ سيصدر مركز أبحاث إينوتشنتي التابع لليونيسيف ملخص حقوق أطفال السكان الأصليين. ومن المعروف في نفس الوقت أن العنف بجميع أشكاله يمثل في كثير من الأحيان واقعا يوميا للأطفال. وبتعيين الخبير المستقل السيد باولو سيرخيو بنهيرو دخلت الدراسة المتعلقة بالعنف مرحلة جديدة، وسيكون من بين أنشطته الأولى إرسال استبيان إلى جميع الحكومات بجميع المعلومات عن هذا الموضوع، وقد اجتمع الخبير مع ممثلي المنظمات غير الحكومية ومن المقرر أن تكون العملية مفتوحة وتشاوريه. وتلزم في الوقت الحاضر أموال بصفة عاجلة لإنشاء أمانة صغيرة من أجل الدراسة. وتحث اليونيسيف الدول الأعضاء على تخصيص موارد مالية حتى يتسنى للخبير الوفاء بولايته.

٣٤ - أردفت قائلة إن من أشكال العنف الأخرى التي تعذب الأطفال العنف في المنازعات المسلحة. وإن الافتقار إلى آلية للمسائلة عن الجرائم المرتكبة ضد الأطفال يمكن أن يؤدي إلى نتائج سلبية بالنسبة إلى السلم والاستقرار في المستقبل. وأضافت قائلة إن نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يكتسي أهمية أساسية، لأنه ينص على الالتزام بتبعة جرائم الحرب المرتكبة ضد البشرية وجرائم الإبادة الجماعية، بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد الأطفال، مثل العنف الجنسي وتجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشرة والهجمات الدولية على المدارس. وفي الحالات التالية للمنازعات اتخذت اليونيسيف سلسلة من المبادرات للعمل على إشراك وحماية الأطفال في لجان تقصي الحقائق والعدالة القائمة، مثلا في سيراليون وفي تيمور الشرقية، كما اهتمت بتقديم الدعم لإعادة بناء دولة القانون.

٣٥ - من بين الاعتداءات التي تحدث في المنازعات المسلحة وتلقى أشد الاستنكار الاستخدام المتعمد والانتقائي للأطفال بصفة جنود. وقد أحرز في الأعوام الأخيرة قدرا من التقدم في منع تجنيد الأطفال في القوات والمجموعات المسلحة، بفضل العمل الذي قام به الممثل الخاص للأمين العام المعني بموضوع الأطفال والمنازعات المسلحة ومجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والشباب أنفسهم.وعلى الرغم من هذا التقدم، كما ذكر مؤخرا الأمين العام، فإن الأطفال ما زالوا يستخدمون للقتال في حروب الكبار في أماكن مثل شمال أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا والبلدان المجاورة لها وكولومبيا وميانمار. وتعتزم اليونيسيف التوصل إلى التسريح الآمن للجنود الأطفال. وفي بوروندي تم التوصل إلى اتفاق بين اليونيسيف والحكومة لتسريح الجنود الأطفال. وفي سري لانكا أجريت عملية واسعة النطاق، بدعم من اليونيسيف، للإفراج عن الأطفال الذين يقاتلون مع نمور تحرير إيلان تاميل وإعادتهم إلى أسرهم. وإن الاغتصابات الجماعية للأطفال والنساء تحدث يوميا في المنازعات، على سبيل المثال في ليبريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي تعتبر وصمة في جبين المجتمع الدولي، وينبغي أن تدفعه إلى القيام برد فعل. وفي أماكن مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية تدعم اليونيسيف المبادرات الرامية إلى معالجة ضحايا عمليات الاغتصاب وتوفير ما يحتاجونه من رعاية طبية ومساندة نفسية لإعادة بناء حياتهم. وعلى المستوى الجماعي ما زال يتعين عمل الكثير.

٣٦ - قام الفريق العامل المعني بالحماية من الاستغلال والاعتداءات الجنسية في الأزمات الإنسانية، الذي تشترك اليونيسيف في رئاسته، في العام الماضي بإعداد خطة عمل لمنع الاستغلال والاعتداءات الجنسية والتصدي لهذه الحالات. وتجدر الإشارة إلى اعتماد ٦ مبادئ أساسية لقواعد السلوك

لوضع القواعد الدنيا للسلوك لجميع العاملين في المجال الإنساني. وأعربت عن تطلع اليونيسيف إلى صدور نشرة الأمين العام التي سيقدم فيها ستة مبادئ أساسية وإدماجها في النظام الداخلي وفي النظام الأساسي لموظفي الأمم المتحدة. وينبغي للدول الأعضاء أن تنظر في إمكانية اعتماد هذه المبادئ الأساسية الستة بوصفها قواعد للسلوك للوكالات الإنسانية وعملياتها العسكرية.

٣٧ - استطردت قائلة إن الألغام الأرضية والقنابل العنقودية وسائر المتفجرات الحربية تحصد أرواح الأطفال وتبتر أطرافهم بصورة عشوائية في منازعات في جميع أنحاء العالم. ومنذ نهاية الصراع في العراق أمسى ١٠٠٠ طفل ضحايا انفجار أجهزة ناسفة لم تنفجر وقنابل عنقودية استخدمها أطراف النزاع، كما أن القنابل المخلفة تمثل خطرا جسيما على النساء والأطفال في حياتهم اليومية في العراق. وتعمل اليونيسيف والوكالات المنتسبة إليها بنشاط على الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة. وتناشد اليونيسيف الحكومات أن تتصرف بصورة تنم عن تقدير للمسؤولية فيما يتعلق بتجارة السلع وأن تضع اتفاقا دوليا ذا صلة لمصادرتها.

٣٨ - إن مشاركة الشباب في حياة الأسرة وفي المدرسة وفي المجتمع ضرورية لتنمية قدراتهم وضمان حمايتهم، لا سيما في فترات النزاع والأزمات. وتقوم اليونيسيف بإعداد كتاب يضم مجموعة التوجيهات والممارسات الموصى بها لتكون إطارا لأنشطة حماية ومساعدة المراهقين وتعزيز البرمجة المنهجية مع الشباب ومن أجلهم. وخلال الخمس عشرة سنة الأخيرة استثمرت اليونيسيف استثمارا كبيرا في وضع قواعد وجمع معلومات بشأن الطفولة، أفضى إلى منهجية وقاعدة بيانات مؤسسية مهمة عن حالة الأطفال في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من أن قاعدة البيانات متطورة للغاية فيما يتعلق بالتعليم والصحة والتغذية فإنه لا توجد بيانات كافية عن آثار المنازعات المسلحة في الأطفال. وتقوم اليونيسيف في الوقت الحاضر بالتعاون مع مجلس الأبحاث المتعلقة بالعلوم الاجتماعية التابع للولايات المتحدة وشبكة أبحاث الطفولة والمنازعات المسلحة لتقوية أنشطة جمع وتحليل البيانات المتعلقة بهذا الموضوع.

٣٩ - أضافت قائلة إن اليونيسيف ملتزمة التزاما حازما بالعمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويتفق عدد كبير من هذه الأهداف مع ما ورد في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين المعنونة ''عالم مناسب للأطفال'' من أهداف. وبالنسبة لهدف إزالة التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم بحلول سنة ٢٠٠٥ فإن المهلة تقترب من نهايتها بسرعة. ونظرا لأن التعليم هو حق لجميع الأطفال ولا غنى عنه للتنمية فإن اليونيسيف تحث جميع الحكومات على اتخاذ تدابير لالتحاق جميع الفتيات بالمدرسة. وتستحق الأهداف الإنمائية للألفية أقصى قدر ممكن من الاهتمام. وتهتم اليونيسيف بإجراء متابعة فعالة ويعول عليها للتقدم المحرز، واستغلال خبرتها في جمع وتحليل البيانات. واليونيسيف مكلفة، مع وكالات أخرى ولا سيما شركاء مجموعة الأمم المتحدة للتنمية، بإعداد قاعدة بيانات مشتركة (DevInfo) لإجراء متابعة من قرب لتحقيق الأهداف. وتدعو اليونيسيف الدول إلى استخدام قاعدة البيانات وإلى تيسير تبادل المعلومات بين نظمها وقاعدة البيانات المشتركة. واختتمت بيانها بقولها إن المجتمع الدولي قد حدد الأهداف وعقد الالتزامات وتزود بالصكوك. وأولها اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية، التي ينبغي أن تستخدم لكي تتولى اليونيسيف مسؤوليتها تجاه الأطفال وتفي بالوعد الذي قطعته على نفسها بجعل العالم مناسب للأطفال.

٤٠ - **السيدة بورثي** (إيطاليا): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي فسألت عن التدابير التي اتخذتها اليونيسيف لتناول

مشكلة الاتجار بالأطفال، التي تثير قلقا متزايدا للاتحاد الأوروبي.

٤١ - **السيدة غرو** (سويسرا): أعربت عن ارتياحها لانتخاب الأعضاء الجدد في لجنة حقوق الطفل والاهتمام بالتوصيات المتعلقة بطريقة تخفيف عبء العمل الضخم الواقع على عاتق اللجنة. وفيما يتعلق باقتراح تزويد اللجنة بدائرتين أعربت عن رغبتها في معرفة عما إذا كان هذا مدرجا في الإصلاح الممكن للأجهزة المنشأة بموجب معاهدات أو أنه مجرد تدبير قصير الأجل يمكن أن يمدد العمل به في النهاية إذا ثبتت جدواه. كما أعربت عن رغبتها في معرفة مزيد من التفاصيل عما لتقسيم اللجنة إلى دائرتين من آثار مالية، وعن التدابير التي ستتخذ لضمان أن يكون التوزيع الجغرافي للدائرتين عادلا، وأن يكون هناك ترابط بين أعمال ومعايير دائرتي اللجنة.

٤٢ - **السيد بازل** (أفغانستان): أعرب عن امتنان حكومته للاهتمام الذي أبدته اليونيسيف ببلده، وصرح بأن وزارتي الداخلية والصحة قد قامتا، بالاشتراك مع اليونيسيف، ببدء حملة لتسجيل الأطفال الذين لم يبلغوا السنة الأولى من عمرهم وأن هذه العملية ستستمر حتى أواخر عام ٢٠٠٣. واعتبارا من خريف عام ٢٠٠١ قامت اليونيسيف، بعد تقديم المساعدة الإنسانية الأعجل، بالتركيز على عملها في أفغانستان للتوصل إلى عودة الأطفال إلى المدارس وتحصينهم من الأمراض المعدية والتخفيف من سوء التغذية، وخفض وفيات الأمهات. ومع ذلك فإنه لمواجهة الاستثمارات الكبيرة اللازمة في قطاعي التعليم والصحة، بعد منازعات طويلة، ينبغي أن يتوافر لأفغانستان مزيد من الموارد المالية مع تعهد من جانب المجتمع الدولي باستمرارها.

٤٣ - **السيد سيما نكاس غويتيرس** (المكسيك): فيما يتعلق بالاعتداءات والاستغلال الجنسي اللذين يتعرض لهما الأطفال من جانب العاملين في المجال الإنساني أعرب عن رغبته في معرفة ما إذا كانت قد طبقت مدونة قواعد السلوك للعاملين في المجال الإنساني التي تستند إلى القواعد الدنيا للسلوك، وخبرة اليونيسيف في هذا الصدد، وما إذا كانت هناك حاجة إلى تنقيح المدونة أو أن هذه الوثيقة تستلزم اتخاذ خطوة في الاتجاه الصحيح لجمع الممارسات المتعلقة بالاعتداءات والاستغلال الجنسي.

٤٤ - **السيدة محمد أحمد** (السودان) فيما يتعلق بلجان تقصي الحقائق والعدالة في الحالات التالية للمنازعات أعربت عن رغبتها في معرفة مزيد من التفاصيل عن نوع الأنشطة التي تعتزم اليونيسيف الاضطلاع بها في هذه الظروف، لاسيما بعد توقيع اتفاقيات السلم. وفيما يتعلق بقواعد البيانات المتصلة بالجوانب المختلفة للطفولة أعربت عن رغبتها في معرفة ما إذا كانت اليونيسيف تضطلع بأنشطة في أفريقيا لجمع البيانات، لاسيما عن آثار المنازعات في الأطفال. كما طلبت مزيدا لمن التفاصيل عن أنشطة تعاون اليونيسيف مع الاتحاد الأوروبي لإعداد استراتيجية شاملة للاتحاد الأوروبي بشأن موضوع الأطفال والمنازعات المسلحة.

٤٥ - **السيدة شام بو** (صندوق الأمم المتحدة للطفولة): أجابت بأن بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية بسبب قرب سريانه لا يستطيع أن يحل جميع المشاكل في هذا المجال لكنه يستلزم منطلقا صحيحا، وأن دراسة ضرورة إجراء إصلاحات قانونية في البلدان التي تنفذ فيها برامج أو أنشطة تعاون هي ذات أولوية أيضا لليونيسيف، وأنه قد شنت حملات للتوعية في جميع مجالات المجتمع، ابتداء من المجال السياسي حتى مجال الأسرة. وبالنسبة إلى أفغانستان أعربت عن ارتياحها إلى أنه نتيجة للعمل الذي قامت به اليونيسيف

والتعاون القيم لحكومة أفغانستان وللأسر ذاتها عاد أكثر من أربعة ملايين طفل، من بينهم مليون طفلة، لأول مرة إلى المدارس في سنة ٢٠٠٣. وتواصل اليونيسيف دعم أنشطة مختلفة في أفغانستان، لاسيما تقديم مساعدة لإصلاح المدارس، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لتقديم الخدمات إلى المشاريع، لكن يلزم مزيد من الموارد المالية لمتابعة إحراز تقدم في هذه الأنشطة. وأضافت قائلة إن سجل المواليد، مثل السجل الذي أنشئ في أفغانستان، مهم حتى تستطيع البلدان التأكد من أن جميع الأطفال يحصلون على الدعم الذي يحتاجونه. ولذا فإنه فيما يتعلق بالاستغلال الجنسي فإن اليونيسيف قد قامت بسلسلة من أنشطة التدريب في المقر وفي المكاتب الإقليمية وفي البلدان للعاملين في اليونيسيف وفي الدول، وأن اليونيسيف تتابع هذا الموضوع عن كثب . وردا على سؤال السودان قالت إن لليونيسيف وجود في ١٥٨ بلدا يوجد في عدد منها منازعات أو أوضاع تالية لمنازعات. وأن طبيعية أنشطة الدعم التي تقوم بها اليونيسيف قد تتغير أثناء المنازعات وتتغير مرة أخرى عند انتهاء المنازعات. وتكون آثار بعض الأنشطة، لاسيما الأنشطة المتعلقة بحماية الطفولة، واضحة بصفة خاصة في الأجيال المقبلة، التي تدرك بقدر أكبر أهمية تنمية بلدها في وقت السلم. وفيما يتعلق بقاعدة البيانات المشتركة المتعلقة بالطفولة تبرز الأهمية الخاصة التي تعلقها اليونيسيف على العمل الخاص بجمع البيانات عن أفريقيا، التي تفيد للغاية في متابعة سير مشاريع التعاون التي تشارك فيها اليونيسيف في القارة.

٤٦ - **السيد ندياي** (مدير مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في نيويورك): ردا على أسئلة ممثلة الاتحاد الأوروبي قال إن مكتبه قد واصل التعاون مع اليونيسيف ومع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة في تطبيق قواعد السلوك المتعلقة بحقوق الإنسان ومعاملة الأشخاص، التي قدمت إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في العام الماضي، والتي ينتظر أن يساعد تطبيقها على القضاء على مشكلة الاتجار بالأشخاص.

٤٧ - ردا على أسئلة ممثلة سويسرا قال إن الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل تدرك أنه لا يمكن للجنة معالجة العدد الضخم من التقارير المقدمة إليها، التي يتطلب كل منها اهتماما دقيقا واتخاذ توصيات تؤدي إلى تحسين حالة الأطفال، وأنه ينبغي شكرها على القرار الذي اتخذته بتوسيع نطاق عضوية اللجنة. وإن هذه بداية مرحلة جديدة وربما قدوة سوف تقتدي بها لجان أخرى. وفيما يتعلق بمسألة التوازن الجغرافي قال المدير إنه يتفق مع ممثلة سويسرا في أنه ينبغي تطبيق نهج متوازن في النظر في تقارير البلدان، وأشار إلى أنه يتعين تحقيق التوافق بين أساليب عمل اللجنة.

٤٨ - فيما يتعلق بالآثار المالية لتوسيع نطاق عضوية اللجنة قال إن الدراسة ما زالت في مرحلتها الأولى وأنه لا يمكن تقديم معلومات أكثر تفصيلا حتى نهاية هذه السنة، عندما ستتوافر بيانات أكثر دقة. وأضاف قائلا إن جميع أجهزة تنفيذ المعاهدات تجتمع بصورة دورية بهدف مقارنة أساليبها والعمل بمزيد من السرعة والفعالية. ومن المهم إنفاق أقل قدر ممكن على الرغم من أنه يتعين توضيح أن الموارد تنفق لتحسين مصير ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ولذا فإنها لا تبدد. وأكد المدير أن الأمم المتحدة لا تخصص سوى ١,٥ في المائة من ميزانيتها لمفوضية حقوق الإنسان.

٤٩ - ردا على سؤال ممثل المكسيك المتعلق بمدونة قواعد السلوك قال إنها قد أعدت في اللجنة المشتركة بين المؤسسات والمعنية بالتنسيق، بمشاركة المنظمات الدولية غير الحكومية الكبيرة، بهدف كفالة أن لا يسهم مندوبو الدول والمنظمات الدولية غير الحكومية الذين يعملون في الميدان لمساعدة الأطفال ويشغلون مراكز سلطة ونفوذ مالي في زيادة استغلال هؤلاء الأطفال. وقواعد السلوك هذه هي محل

متابعة دورية ويؤمل في أن تمنع هذه الاعتداءات وتعاقب الجناة العقاب الواجب.

٥٠ - **السيدة تندار** (ميانمار): قالت إنه قد جاء في البيان التحريري للمديرة التنفيذية المساعدة لليونيسيف أن ميانمار هي الدولة التي يوجد فيها أكبر عدد من الجنود الأطفال في العالم. وميانمار لم تزل طرفا في البروتوكول الاختياري بيد أن الحد الأدنى للتجنيد العسكري منذ عدة عقود هو سن الثامنة عشرة ولذا فإنها لا تفهم ما هو المعيار الذي استخدمته، وسألت هل أجرت أي منظمة دراسة في البلد للتوصل إلى النتائج الواردة في البيان التحريري. كما سألت عما إذا كان الجنود الأطفال، أي الذين يقل سنهم عن ١٨ سنة لا يوجدون إلا في البلدان النامية أو يوجدون أيضا في البلدان المتقدمة.

٥١ - **السيدة أدجلوفا** (أذربيجان): قالت إن وفدها يهتم اهتماما خاصا بالعمل الذي تقوم به اليونيسيف فيما يتعلق بالأطفال والمنازعات المسلحة، ولا سيما أنشطتها لصالح الأطفال اللاجئين والمشردين الداخليين. وأضافت قائلة إن هذا القطاع من السكان الضعيف بصفة خاصة في أذربيجان قد أدمج في مشاريع عامة تنفذها اليونيسيف في البلد لكنه تلزم مساعدة خاصة. وسألت عما إذا كانت اليونيسيف تعتزم تنفيذ أو قد نفذت فعلا هذا النوع من البرامج في مناطق أو بلدان أخرى، وعما إذا كان يمكنها إعطاء أمثلة ملموسة في هذا الصدد.

٥٢ - **السيد أموروس** (كوبا): سأل مدير مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في نيويورك عما إذا كان التقسيم المتبع للجنة حقوق الإنسان إلى دائرتين هو ترتيب دائم أو الغرض منه هو فقط حل مشكلة تراكم العمل التي تواجه اللجنة حاليا. كما سأل عما إذا كان جميع أعضاء اللجنة سيقومون، حسب الممارسة الجديدة المقترحة، بالنظر والمشاركة في اتخاذ القرارات بشأن التوصيات والقرارات النهائية المتعلقة بالتقارير المقدمة. وسأل المديرة التنفيذية المساعدة لليونيسيف إذا كان في وسعها أن تقدم مزيدا من المعلومات عن تعاون اليونيسيف مع الاتحاد الأوروبي في وضع استراتيجية بشأن الأطفال والمنازعات المسلحة.

٥٣ - **السيد العنيزي** (الكويت): سأل المديرة التنفيذية المساعدة لليونيسيف عن الاستراتيجية المتبعة حاليا فيما يتعلق بإزالة الألغام في العراق، مع مراعاة حالة عدم الاستقرار التي نشأت في الآونة الأخيرة، وعلى وجه التحديد ما إذا كان هذا العمل مستمرا أو قد توقف.

٥٤ - **السيد نديايي** (مدير مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في نيويورك): أجاب عن سؤال ممثل كوبا فقال إنه من الواضح أن تقسيم لجنة حقوق الإنسان ينطوي على غرض تحسين العمل وفعالية وسرعة النظر في التقارير وتقديم اللجنة توصيات في هذا الصدد. ونظرا لأن هذه مبادرة جديدة ما زالت قيد النظر لذا فإنه لم يحن الآوان بعد لمعرفة ما إذا كان هذا الترتيب سيكون دائما أو لأجل قصير. وفي نهاية سنة ٢٠٠٤ سيكون المكتب في وضع يمكنه من تقديم مزيد من المعلومات عن هذا الشأن. وفيما يتعلق بمسألة التوازن الجغرافي قال إن في وسع أعضاء اللجنة أن يجيبوا عن هذا السؤال بشكل أفضل لكنه يعرف أن جميع أعضاء اللجنة يشتركون في أعمالها، وإن كان لكل بلد مقرر معين.

٥٥ - **السيدة غيبونز** (شعبة السياسات والتخطيط في اليونيسيف): قالت ردا على سؤال ممثلة ميانمار إن عدد الجنود الأطفال في ذلك البلد الوارد في البيان التحريري يستند إلى تقرير الأمين العام المؤرخ في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وأنه لم تجر دراسة في البلد لكن البيانات مستمدة من تقرير لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان. وردا على سؤال ممثل أذربيجان قالت إن اليونيسيف تؤيد

برامج عديدة لحماية اللاجئين والأفراد المشردين في البلد وللم شملهم، وأنه يمكن إعطاء أمثلة ملموسة لوفد أذربيجان في اجتماع ثنائي. وردت على سؤال ممثل كوبا فقالت إن اليونيسيف تقدم مساعدة إلى الاتحاد الأوربي لتطبيق استراتيجية تتعلق بالأطفال في المنازعات المسلحة في نحو ٣٠ بلدا. وردا على سؤال ممثل الكويت قالت إن أعمال إزالة الألغام التي تقوم بها اليونيسيف في العراق قد تقلصت كما يعرف الجميع بسبب حالة عدم الاستقرار في البلد. بيد أنه ما زال في البلد فريق عراقي يبذل كل ما في وسعه لمواصلة هذا العمل. وأعربت عن أملها في أن يتحسن الوضع.

٥٦ - **السيدة بورثي** (إيطاليا): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي وباسم الدول الأعضاء المقبلة في الاتحاد الأوروبي، أستونيا والجمهورية التشيكية وبولندا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولتوانيا وليتونيا ومالطه وهنغاريا والبلدان المنتسبة، بلغاريا وتركيا ورومانيا وقالت إن الجمعية العامة قد نظرت في دورتها الاستثنائية المعنية بالطفولة والمعقودة في شهر أيار/مايو ٢٠٠٢ في التقدم المحرز خلال العقد الماضي، واعترفت بأنه ما زال يتعين عمل الكثير. ويتعين اتخاذ التدابير اللازمة لإعمال حقوق جميع الأطفال، مع إيلاء اهتمام خاص للأطفال المستبعدين، مع مراعاة وجوب احترام حقوق الإنسان سواء في وقت السلم أو في وقت الحرب. ويوجد لدى المجتمع الدولي إطار قانوني واضح لعمله المتعلق بتعزيز وحماية حقوق الطفل، وهو اتفاقية حقوق الطفل، التي هي معاهدة حقوق الإنسان التي انضم إليها أكبر عدد من الدول، وبروتوكوليها الاختياريين. ويحث الاتحاد الأوروبي الدول التي لم توقع أو لم تصدق أو لم تنضم بعد إلى الاتفاقية أو إلى بروتوكولاتها الاختيارية أن تفعل ذلك. ورأت أنه من المثير للقلق في هذا الصدد أنه قد أبدي عدد كبير من التحفظات بشأن هذا الصك، وناشدت الدول سحب تحفظاتها التي لا تتفق مع أهداف الاتفاقية. وأضافت قائلة إن لجنة حقوق الطفل تضطلع بدور أساسي في تعزيز تطبيق أكثر فعالية لهذه الصكوك. وأعرب عن تأييد الاتحاد الأوروبي للعمل الذي تقوم به اللجنة، ووجهت نداء إلى جميع الدول الأطراف في الاتفاقية لكي تتعاون تعاونا تاما معها وتفي بالتزاماتها في مجال تقديم التقارير. وأعربت عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بزيادة عدد أعضاء اللجنة، وأعربت عن أمله في أن يتمكن هذا الجهاز من الاضطلاع بالإشراف على البروتوكولين الاختياريين للاتفاقية.

٥٧ - أردفت قائلة إنه من الضروري لا اتخاذ تدابير تؤدي على وجه التحديد إلى تعزيز وحماية حقوق الطفل فحسب بل أيضا إلى إدماج حقوق الطفل في جميع الأنشطة سواء على المستوى الدولي أو على المستوى الوطني. ومضت تقول إن الاتحاد الأوروبي يرى إن جميع جوانب إعمال حقوق الطفل مهمة، كما يبين، في جملة أمور، مشروع القرار المقدم بالتعاون مع دول أخرى للنظر فيه واعتماده من قبل اللجنة. وفيما يتعلق بالأطفال في المنازعات المسلحة ينبغي للمجتمع الدولي مضاعفة جهوده لكفالة احترام حقوقهم. وأعربت عن ترحيب الاتحاد الأوربي في هذا الصدد بالتدابير التي أعتمدها مجلس الأمن، لاسيما اعتماد القرار ١٤٦٠ (٢٠٠٣) المؤرخ في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وكذلك التقارير التي قدمها الأمين العام والممثل الخاص المعني بموضوع الأطفال والمنازعات المسلحة. كما أعربت عن تأييد الاتحاد للعمل الذي يقوم به الممثل الخاص واليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وجهات أخرى، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، في هذا المجال.

٥٨ - أعربت عن تأييد الاتحاد الأوروبي القوي للنداء الذي وجهه الأمين العام من أجل ''عصر تطبيق'' القواعد والمعايير الدولية لحماية الأطفال المضارين بسبب المنازعات المسلحة، وقالت إن الاتحاد يحث الأطراف المذكورين في التقرير وفي مرفقه على أن تكف فورا عن تجنيد أو استخدام

أو إيذاء الأطفال في المنازعات المسلحة. ومن الضروري الاضطلاع بعمل منهجي لمراقبة امتثال قرار مجلس الأمن ١٤٦٠ (٢٠٠٣) وتقديم تقارير عن هذا الامتثال. وعلاوة على ذلك يحث الاتحاد الأوروبي الأمين العام على أن يكفل الإنجاز السريع للتقييم الوافي لمدى فعالية استجابة الأمم المتحدة لمسألة الأطفال المضارين بالمنازعات المسلحة، الذي طلب في القرار المعتمد في العام الماضي. وأعرب الاتحاد الأوروبي عن التزامه بوضع واعتماد سلسلة من التوجيهات بشأن الأطفال والمنازعات المسلحة في أقرب وقت ممكن بنهاية هذه السنة. وتحقيقا لهذا الهدف أدرجت رئاسة الاتحاد الأوروبي هذه التوجيهات ضمن أولوياتها لحقوق الإنسان، وعقدت اجتماعا غير رسمي للخبراء في مركز اليونيسيف في فلورانسا في ٢٩ أيلول/سبتمبر. ودخل الاتحاد الأوربي أيضا في حوار مثمر مع الممثل الخاص في مكتبه وأقام علاقة تعاون معه. كما تجدر الإشارة إلى النتائج التي توصل إليها مجلس الاتحاد الأوربي بشأن التعاون بين الاتحاد الأوربي والأمم المتحدة في إدارة الأزمات. وما زال الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق إزاء الحالة في الميدان، ولا سيما التجنيد والاستخدام المستمران للأطفال في المنازعات المسلحة. وحث الدول في هذا السياق على التعجيل بعملية التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، التي تعتبر تجنيد أو قبول تطوع الأطفال دون سن الخامسة عشر في القوات المسلحة الوطنية أو استخدامهم بوصفهم مشاركين فعلا في العمليات القتالية سواء على المستوى الدولي أو المستوى المحلي جرائم حرب. وأعاد الاتحاد الأوروبي الإعراب عن ضرورة إنهاء منعة مرتكبي الجرائم ضد الأطفال من التحقيق معهم، وتقديمهم إلى العدالة.

٥٩ - ما زال الأطفال ضحايا أشكال كثيرة من الاستغلال الجنسي، مثل الاتجار بهم والدعارة وإنتاج المواد الإباحية واللواط والاعتداء الجنسي وأخذ الرهائن، التي تمثل خطرا كبيرا في حالة النزاع المسلح. وأعرب الاتحاد الأوروبي عن تأييده للعمل الذي يقوم به المقرر الخاص المعني بمشكلة بيع الأطفال ودعارة الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية. وإن الاستغلال الجنسي للأطفال يرتبط مباشرة بانتشار فيروس نقص المناعة/الإيدز. وقالت إن الاتحاد الأوروبي يحث جميع الدول والمجتمع الدولي على مضاعفة جهودهما لحماية حقوق الأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة/الإيدز، بما في ذلك حقهم في التعليم والمعلومات والصحة وفي الحماية من الاعتداءات والهجر والتمييز، وأشارت إلى ضرورة إتاحة الوصول إلى خدمات الدعم النفسي والثقافة الجنسية للمراهقين. كما توجد أشكال شائعة أخرى لاستغلال الأطفال. وأعربت عن جزع الاتحاد الأوروبي إزاء تزايد أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك جميع أشكال الرق. وقالت إن الأدوات الأساسية لمكافحته هي التعليم المجاني والجيد والمتاح للجميع واعتماد قواعد العمل الأساسية. ووجهت نداء إلى الدول التي لم تصدق بعد على الاتفاقيتين رقم ١٣٨ ورقم ١٨٢ لمنظمة العمل الدولية لكي تفعل ذلك، وإلى الدول الأطراف لكي تمتثل التزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير في حينها.

٦٠ - فيما يتعلق بجنوح الشباب فإنه من الجدير بالذكر أن اتفاقية حقوق الطفل تحظر دون أي تحفظ فرض عقوبة الإعدام على الأشخاص الذين لم يبلغوا سن الثامنة عشرة وقت ارتكاب الجريمة. ووجه الاتحاد الأوروبي نداء إلى جميع الدول التي ما زالت تطبق عقوبة الإعدام بأن لا تفرضها على الجانحين من الشباب. كما يتعين التشديد على التزام جميع الدول بحماية الأطفال المحرومين من حرياتهم من التعذيب ومن غيره من ألوان المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ولا يمكن العدول عن هذه الالتزامات ولا إجراء أي استثناء في هذا الصدد.

٦١ - ثمة عامل أساسي لخفض الفقر هو إعمال الحق في التعليم الذي يسهم في تعزيز الديمقراطية والسلم والتسامح والتنمية. ويحث الاتحاد الأوربي جميع الدول على اعتماد التدابير اللازمة لإزالة العقبات من أجل الإعمال التام لحق جميع الأطفال من الجنسين في التعليم، مع التشديد بصفة خاصة على تعليم الفتيات. كما يؤيد الاتحاد العمل الذي تقوم به المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم، ويشجع الدول على التعاون معها في الوفاء بولايتها. واختتمت بيانها بقولها إن الأطفال ليسوا مستقبلنا فحسب بل أيضا حاضرنا، وبالتالي فإنه يتعين أن نوليهم الرعاية والاهتمام الدائم. وأكدت مجددا التزام الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع سائر الدول الأعضاء ومنظمة الأمم المتحدة بهدف إيجاد أكثر الطرق فعالية لتعزيز الدعم المقدم لحقوق الطفل.

٦٢ - **السيد أسترادا مير** (البرازيل): قال إن تعزيز وحماية حقوق الطفل والمراهق هما جوهر سياسات حقوق الإنسان والسياسات الاجتماعية في البرازيل. ومن ثم فقد أكد مجددا التزام البرازيل بالتنفيذ التام لاتفاقية حقوق الطفل. وإن رؤيتها الواسعة النطاق لحماية وتعزيز وإعمال حقوق الطفل والمراهق هي مصدر إلهام مستمر للمشرعين وللسلطات في البرازيل. وعلاوة على ذلك فإنها المرجع القانوني الأساسي لحماية الطفل ومعاهدة حقوق الإنسان التي حصلت على تطبيق شبه عالمي. وسوف تقدم البرازيل في المستقبل القريب تقريرها إلى لجنة حقوق الطفل، مؤكدة بذلك مجددا إرادتها السياسية للوفاء بالالتزامات التي أبرمتها على الصعيد الدولي. وفضلا عن ذلك فقد وقعت البرازيل البروتوكولين الاختياريين للاتفاقية، موسعة بذلك نطاق التزاماتها الدولية في هذا المجال المهم. وفي سياق الدعوة الدائمة المقدمة من حكومة البرازيل إلى جميع أجهزة لجنة حقوق الإنسان سوف يقوم المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بمشكلة بيع الأطفال واستخدامهم في إنتاج المواد الإباحية بزيارة البلد في الفترة من ٣ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وتتطلع البرازيل إلى التعاون مع المقرر الخاص وتساعد النتائج والتوصيات التي يتوصل إليها على مكافحة استخدام الأطفال في البلد.

٦٣ - توجه حكومة البرازيل، ضمن جهودها الرامية إلى إزالة عدم المساواة وكذلك الظلم الاقتصادي والاجتماعي، اهتماما خاصا للأطفال والمراهقين، لأنهم الأكثر تضررا من الآثار الخطيرة للفقر والجوع والاستبعاد. وتمنح الأولوية للأطفال والمراهقين في برامج مثل ''Fona zero''، وهو يجسد إحدى سياسات رئيس الجمهورية الأساسية الرامية إلى تعزيز تدابير مكافحة الجوع، وضمان الأمن التغذوي للسكان، عن طريق تطبيق مبادرات متنوعة للغاية تتصدى للأسباب الهيكلية للفقر. ويجري تنفيذ برامج للقضاء على السخرة ومكافحة عمل الأطفال، والتركيز بصفة خاصة على الأطفال والمراهقين المخصصين للخدمة في المنازل، ولمنع الاعتداء الجنسي والاستغلال، بصفة خاصة، في السياحة الجنسية. ومنحت أولوية عالية لتطوير وتحسين التعليم الأولي وكذلك مكافحة التمييز العنصري ضد الأطفال، لا سيما الأطفال المنحدرين من أصل إفريقي أو من السكان الأصليين.

٦٤ - أعرب المتكلم عن ارتياحه لتوسيع عضوية لجنة حقوق الطفل مؤخرا من ١٠ إلى ١٨ خبيرا وقال إن هذه الزيادة ستتيح الاستعداد على نحو أفضل لمراقبة تنفيذ الاتفاقية في الدول الأطراف العديدة وتحقيق تمثيل جغرافي أكثر توازنا وكذلك اختيار خبراء من البلدان النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكيا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث تعيش الغالبية العظمى من الأطفال والمراهقين. وتجدر الإشارة إلى انتخاب خبراء من الأرجنتين وباراغواي، الأمر الذي سيتيح مع خبير البرازيل التوصل إلى تمثيل فني للجماعة الاقتصادية لسوق الجنوب (مركوسور) في اللجنة، الأمر الذي سيؤثر

تأثيرا إيجابيا في أعمال هذا الجهاز وسييسر التوصل إلى تفهم أكبر لمسالة حقوق الأطفال والمراهقين في هذه المنطقة دون الإقليمية.

٦٥ - **السيدة غرو** (سويسرا): قالت إن اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين يشهدان على ما للتعاون الدولي من أهمية لإعمال حقوق جميع الأطفال. فهذا التعاون لا غنى عنه في مكافحة الاستغلال الجنسي، ولا سيما استخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية على الإنترنت، والاتجار بالأطفال سواء كان الهدف منه الاستغلال الجنسي أو الاستغلال الاقتصادي. و٥٠ في المائة من ضحايا الاتجار بالأشخاص هم أطفال، الأمر الذي يمثل اعتداء جسيما على كرامتهم وحقوقهم الأساسية، بما في ذلك الحق في الحماية والسلامة الجسدية والتعليم والصحة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يضاعف العمل الذي يقوم به، لا سيما في مجالات المنع وتعليم الأطفال ضحايا الاتجار وإعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع. وأعربت في نفس الوقت عن استعداد سويسرا للتعاون مع السيد بنهيرو، الخبير المستقل المكلف بالدراسة المتعلقة بالعنف ضد الأطفال، وحثت جميع الدول ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمجتمع المدني كله على أن تفعل مثلها. وأضافت قائلة إنه من المهم للغاية إنجاز هذه الدراسة، التي طلبتها الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين، في أقرب وقت ممكن لتحسين معالجة المسائل المتعلقة بالعنف ضد الأطفال في إطار منظومة الأمم المتحدة، وتيسير إعداد اللجنة لملاحظة عامة عن مواد الاتفاقية ذات الصلة.

٦٦ - احترام سيادة القانون هو أمر حتمي سواء في وقت الحرب أو وقت السلم. وإن اتفاقية جينيف، وبروتوكولاتها الاختيارية لسنة ١٩٧٧ والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في المنازعات المسلحة تمثل القواعد الأساسية التي لا غنى عنها لحماية الأطفال المضارين بسبب المنازعات، الذين يعتبر ضعفهم واضحا نظرا لأنهم مشردون داخليون أولاجؤون أم مجندون في القوات المسلحة، سواء بصورة طوعيه أو بالقوة. وتلاحظ سويسرا في هذا الصدد أن التجنيد الطوعي للأطفال من جانب المجموعات غير الحكومية المسلحة يمثل عقبة حقيقية ولا يمكن منعه بطريقة فعالة إلى أن تفهم على نحو أفضل الدوافع وراء مشاركتهم الطوعيه. والسبيل الوحيد لكفالة نجاح المجتمع الدولي في منع اشتراك الأطفال في العمليات القتالية هو التصديق العالمي على البروتوكول الاختياري للاتفاقية، وتحث سويسرا الدول التي لم تصدق بعد على البروتوكول على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، ودون إبداء تحفظات تضعف أثرها.

٦٧ - أعربت عن تطلع سويسرا للتقييم العام الذي طلبته الجمعية العامة في العام الماضي لأثر وفعالية التدابير التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة لصالح الأطفال المضارين بالمنازعات المسلحة، وأعربت عن أملها في أن تسهم التوصيات التي ستنبثق عنه في تحسين الأعمال المضطلع بها في هذا الصدد. وقالت إن سويسرا ترحب بارتياح بمنجزات السيد أتونو، الممثل الخاص للأمين العام لموضوع الطفولة والمنازعات المسلحة، في مجال التوعية وإدماج حقوق الطفل في جميع أنشطة الأمم المتحدة وفي أنشطة اليونيسيف في الميدان، في زيادة عدد الاختصاصيين في حماية حقوق الطفل في عمليات صيانة السن وفي القرارات التي اتخذها مجلس الأمن في السنوات الأخيرة.

٦٨ - **السيدة تنكوبا** (بيرو): قالت إن الأعمال التي تقوم بها حكومة بيرو في المجال الدولي تسترشد بالالتزامات المبرمة في اتفاقية حقوق الطفل لسنة ١٩٩٠ وفي مؤتمرات القمة والدورات الاستثنائية المعقودة منذ ذلك الحين. وعلى الصعيد الإقليمي تثري الوثائق الناتجة عن الاجتماعات المختلفة للوزراء والموظفين الرفيعي المستوى المعنيين بالطفولة والمراهقة

المبادئ التوجيهية الدولية وتجعلها مناسبة لواقع البلد. وقد قامت بيرو في هذا الإطار برسم وتنفيذ سياسات اجتماعية متكاملة ترمي إلى تعزيز الاهتمام الفائق بالأطفال من الجنسين والمراهقين والمراهقات المفهومة على أنها أعلى درجة ممكنة من الصحة البدنية والعقلية. بهدف تحقيق رفاهيتهم.

٦٩ - استطردت قائلة إن المؤشرات في مجال الطفولة والمراهقة هي نقاط إسناد أساسية للتقدم المحرز في بلد ما وإمكانياتها المقبلة وتعكس مستويات الاستثمار في الطفولة والمراهقة وتضمن استدامة الاقتراحات الإنمائية واستراتيجيات مكافحة الفقر وجهود تعزيز المؤسسات الديمقراطية. ولذلك اعتمدت بيرو في تموز/يوليه ٢٠٠٢ الاتفاق الوطني للحكم الذي يتضمن سياسات الدولة للسنوات القادمة التي تعكس بصورة مباشرة التزامات الحكومة والمجتمع برمته بتعزيز وحماية الطفولة والمراهقة والصحة والتغذية والتعليم، في جملة أمور. وتكمل هذا السياسة على المستوى المعياري بالأحكام الواردة في مدونة الطفولة والمراهقة، التي تكيف اتفاقية سنة ١٩٩٠ على الصعيد الوطني، وبالمنصوص عليه في خطة العمل الوطنية للطفولة والمراهقة للفترة ٢٠٠٢ - ٢٠١٠. ومن بين أولويات الحكومة مكافحة الفقر الذي يؤثر تأثيرا أكبر في الأطفال والمراهقين، الذين يكونوا في كثير من الأحيان في حاجة إلى دخول سوق العمل بصفة مؤقتة، في مواجهة حالة من الهجر أو الاستغلال الاقتصادي أو الجنسي أو الحمل غير المرغوب فيه في سن مبكرة أو الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي، بما في ذلك فيروس نقص المناعة/الإيدز أو إدمان المخدرات أو الكحوليات.

٧٠ - تركز الأعمال الاستراتيجية التي تقوم بها الحكومة للتصدي لهذا الوضع الصعب على عدة مجالات. ففي مجال الصحة يستهدف محور هذه الأعمال توسيع نطاق التغطية بخدمات الصحة الجيدة التي تلبي احتياجات الطفولة والمراهقة وزيادة إمكانية الوصول إلى هذه الخدمات. وفيما يتعلق بالصحة الجنسية والتناسلية للمراهقين يستهدف نشر أسلوب معيشة صحي والمساواة بين الجنسين ومنع الحمل وتكميل الخدمات الصحة بعمل إعلامي يتمثل في التوجيه وتقديم المشورة. وفي مجال التعليم فإنه على الرغم أن معدل التسجيل بالمدارس يفوق ٩٥ في المائة فإنه يتعين معالجة مسألتي المواظبة على الذهاب إلى المدرسة ونوعية التعليم. وما زالت توجد اختلافات في الوصول إلى التعليم بين المناطق الحضرية والريفية وكذلك في نوعية التعليم بين التعليم العام والتعليم الخاص. وقد شرع في إصلاح التعليم الثانوي بهدف مواصلة مواءمته حسب احتياجات المراهقين للوصول إلى التعليم العالي والحياة المدنية والعمل. وفيما يتعلق بالتكافؤ في الفرص وعدم التمييز تعمل الحكومة من أجل إتاحة نفس الفرص والوصول إلى نفس الخدمات للأطفال والمراهقين، بما في ذلك المنتمين إلى أقليات أو المميز ضدهم مثل السكان الأصليين والمنحدرين من أصل إفريقي، الأمر الذي يمكن من نمائهم في ظروف تسودها المساواة، مع مراعاة الطابع الثقافي والإثني المتعدد للمجتمع. واختتمت بيانها بقولها إنه من أجل تحقيق الأهداف المحددة يتعين القيام بعمل تنسيقي بين الدولة وممثلي المجتمع المدني، وكذلك إشراك الأطفال والمراهقين بوصفهم الفاعلين الرئيسيين في تنميتهم.

٧١ - **السيد زايا شيويفا** (ناميبيا): تكلم باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي فقال إنه تتعاون حاليا عدة دول أعضاء في الجماعة مع اليونيسيف لإدماج أحكام الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية المعنونة ''عالم مناسب للأطفال'' في خطط العمل الوطنية الموجودة، وبدأت دول أخرى بسرعة في إعداد خطط عمل وطنية. وما زال ملايين من الأطفال يعانون من الفقر المهين والجوع وسوء التغذية واستغلالهم بوصفهم جنودا أطفالا وظروف اجتماعية واقتصادية غير مواتية. ويزداد ضعف الأطفال أمام الأمراض التي يمكن منعها وكذلك وباء فيروس نقص المناعة والإيدز.

ويسقط عدد كبير من الأطفال جرحى أو موتى أو يصيرون يتامى أو مشردين نتيجة للمنازعات المسلحة.

٧٢ - تعهد أعضاء المجتمع الدولي بتحسين نظم الرعاية الصحية الأولية. وما زالوا يهتمون بالتعاون مع اليونيسيف وغيرها من الشركاء لإنشاء خدمات مستدامة لتحصين الأطفال، وهي من استراتيجيات تحقيق هدف التنمية للألفية الخاص بخفض معدلات وفيات الأطفال. وقد أسهمت الأيام الوطنية للتحصين وغيرها من حملات زيادة الوعي بأمراض مثل شلل الأطفال والسل إسهاما كبيرا في توعية المواطنين بأهمية الرعاية الصحية الأولية. ومع ذلك فإن أثار هذه الحملات وحدها يمكن أن تزول إذا لم يزد الاستثمار في قطاع الصحة في تلك البلدان. وإن الاتحاد يشكر اليونيسيف وغيرها من الشركاء على ما يقومون به من نشاط بلا هوادة لزيادة تعبئة الموارد وبرامج التحصين وبرامج صحية كثيرة أخرى.

٧٣ - في مجال التعليم اعتمد الاتحاد سياسة مبتكرة تلبي الاحتياجات. وقد أدمجت المسائل المتعلقة بالتعليم الأساسي وإزالة أوجه اللامساواة بين الجنسين في الخطط القطاعية لأغلبية البلدان الأعضاء. وعلاوة على ذلك ما زال ينظر في خطط التعليم الوطنية في أهداف التعليم للجميع المعتمدة بموجب إطار عمل داكار لسنة ٢٠٠٠، وكذلك الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في تحقيق شمولية التعليم الابتدائي. ويتزايد إضفاء الطابع المؤسسي على المشاورات مع المجتمع المدني ومع المانحين في قطاع التعليم، وبذلك تتاح فرص أكثر لتنمية القدرات والحوار السياسي مع القطاعات الأخرى. ومع تبادل الخبرات بين وزارات التعليم في بلدان الاتحاد حول التجديدات المدخلة يتم الحصول على دروس مفيدة وتنمى الشفافية وتداول الممارسات الحاسمة. ومع ذلك فإن عزم هذه البلدان على تقديم تعليم جيد ما زال يواجه عقبات لندرة التمويل، ولذا فإنها تطلب من المجتمع الدولي مزيدا من الموارد حتى يتسنى بلوغ أهداف خطة العمل المنبثقة عن الدورة الاستثنائية المعنية بالطفولة.

٧٤ - يسلم الاتحاد بأن مشاكل الأطفال المعوقين تؤثر في عدة قطاعات، وتتطلب اهتماما خاصا على جميع المستويات. ومن ثم فإنه يرحب بإنشاء فريق عامل لدراسة جميع المقترحات المقدمة فيما يتعلق بالاتفاقية الدولية الجديدة المتكاملة والواسعة النطاق لحماية وتعزيز حقوق وكرامة المعوقين. وسوف يعمل الاتحاد على أن تراعي الاتفاقية الاحتياجات والمشاكل الخاصة للأطفال المعوقين.

٧٥ - ما زال فيروس نقص المناعة/الإيدز يمثل أحد الأخطار الرئيسية على المنجزات المحرزة حتى الآن للعمل الإنمائي. وقد وافق رؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في مؤتمر قمة خاص عقد في مسيرو (ليسوتو) على إنشاء صندوق إقليمي لتنفيذ الإطار الاستراتيجي وبرنامج عمل الجماعة لمكافحة فيروس نقص المناعة/الإيدز للفترة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٧. وأعتمد في مؤتمر القمة أيضا إعلان بشأن مكافحة فيروس نقص المناعة/الإيدز في المنطقة، حددت فيه مجموعة جوانب ذات أولوية، مثل الحصول على الرعاية الصحية ومنع انتقال فيروس نقص المناعة/الإيدز من الأم إلى الأولاد ومنهجية موجهة نحو التنمية وأنشطة متابعة وتقييم. ويسبب فيروس نقص المناعة/الإيدز أيضا عددا متزايدا من اليتامى. وقد تعهدت حكومات الجماعة في هذا الصدد بوضع برامج وسياسات تعزز دور الأسرة والعاملين الصحيين في الجماعة لصالح اليتامى وغيرهم من الأطفال المعرضين للخطر.

٧٦ - مع انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة ازداد عدد الأطفال ضحايا المنازعات المسلحة بصورة ملحوظة. ففي العقد الأخير راح أكثر من عشرين مليونا ضحية استعمال هذه الأسلحة في أفريقيا، وكان عدد كبير منهم من الأطفال.

ولذا ينبغي للمجتمع الدولي بذل جهد أكبر للتخفيف من المشاكل التي يثيرها انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة. وطلبت الجماعة من جميع الدول اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة المرسلة إلى أطراف المنازعات المسلحة. وفي البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في المنازعات المسلحة حدد السن الأدنى للتجنيد الإلزامي والاشتراك في العمليات القتالية بـ١٨ سنة، وللتجنيد الطوعي بـ١٦ سنة. ومع ذلك فإن أحكام البروتوكول ما زالت تنتهك في البلدان المشتركة في حروب، التي يجند فيها الأطفال الذين تجاوزوا بالكاد سن الثامنة في القوات المسلحة بوصفهم مقاتلين ودروعا بشرية وعتالين وعبيد ورفقاء جنسيين. وقد لقي عدد كبير منهم مصرعه ومن استطاعوا الهرب منهم يمثلون الغالبية العظمى من المشردين الداخليين. ويبقى على المجتمع الدولي التزام أدبي بإنهاء هذه الممارسات وتقديم الجناة إلى العدالة. وترحب بلدان الجماعة في هذا الصدد ببدء سريان نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، التي يعتبر فيه التجنيد القسري وتسجيل الأطفال الذين لم يبلغوا الخامسة عشرة من عمرهم بوصفهم متطوعين أو استخدامهم في العمليات القتالية جرائم حرب، وتصنيف منظمة العمل الدولية لعمل الجنود الأطفال على أنه أسوأ أشكال عمل الأطفال يمثل تقدما إيجابيا آخر في حماية حقوق الأطفال في المنازعات المسلحة.

٧٧ - تعرب الجامعة عن ارتياحها لزيادة عدد أعضاء لجنة حقوق الطفل، وتوافق على القرار الذي اتخذته اللجنة بتكريس يوم مناقشة عامة بصورة دورية لمادة محددة من الاتفاقية أو لموضوع يتعلق بحقوق الطفل، بهدف تنمية فهم مضمون وسمو الاتفاقية. وعلاوة على ذلك فإنه في الوقت الذي تشغل فيه مسألة تعزيز وحماية حقوق الأطفال مكان الصدارة على المستوى الدولي يتحتم إيجاد طريقة لتنفيذ خطة العمل المعتمدة في الدورة الاستثنائية المعنية بالطفولة لجعل العالم أكثر أمنا لأطفال جميع البلدان. وكما حدث في السنوات السابقة فإن أعضاء الجماعة يقدمون مشروع قرار بشأن الفتيات ويأملون في اعتماده بتوافق الآراء.

٧٨ - السيد **سيد صالحي** (جمهورية إيران الإسلامية): رحب بمنح أهمية خاصة لحماية وتعزيز حقوق الطفل بوصف هذه المسألة بندا في جدول أعمال الجمعية العامة، لأن هذا يدل على اتجاه المجتمع الدولي إلى التصدي لانتهاكات حقوق الطفل. وأضاف قائلا إن الحرمان الذي يعاني منه الأطفال فيما يتعلق بحقوقهم واحتياجاتهم الأساسية قد صار مشكلة خطيرة بالنسبة إلى الإنسانية. واستطرد قائلا إن انتهاك حقوق الأطفال ما زال يظهر بأشكال مختلفة في مناطق كثيرة من العالم. وما زالت تظهر أشكال كثيرة من انتهاك حقوق الطفل، مثل تهريب الأطفال والاتجار بهم واستغلال عمل الأطفال والاعتداءات الجنسية على الأطفال لأغراض الدعارة وإنتاج المواد الإباحية والسياحة الجنسية وإشراكهم في المنازعات المسلحة وعدم وصول الأطفال إلى مستويات كافية من التعليم والثقافة الصحية وازدياد عدد أطفال الشوارع بصورة تثير الجزع، وذلك بصورة رئيسية بسبب الفقر وتفكك البيئة الأسرية.

٧٩ - أردف قائلا إنه وفقا لتقرير اليونيسيف عن حالة الطفولة في العالم لسنة ٢٠٠٣ فإن الاتجار بالأطفال قد تحول إلى تجارة تولد أكثر من ألف مليون دولار سنويا يقع ضحيتها نحو ١,٢ مليون طفل. وأخيرا ألقي الضوء على مشكلة الاتجار بالأطفال لاستغلالهم في العمل في الزراعة وفي المنازل، وصار الاتجار بالفتيات لإجبارهن على ممارسة الدعارة مدعاة للقلق منذ فترة طويلة. كما ازداد بصورة هائلة عدد الفتيات اللائي يقعن في بعض البلدان النامية ضحايا الاتجار بهن إلى أوروبا الغربية، ويعتقد أن عددا كبيرا من الأطفال قد أجبر على الخدمة في الجيش بوصفهم جنودا

أو عتالين أو سعاه أو طهاة أو رقيقا للعلاقات الجنسية. ويلقى نحو ١١ مليون طفل دون سن الخامسة سنويا حتفهم بسبب الأمراض التي يمكن اتقائها، ويمثل الأطفال نحو نصف الأربعين مليون شخص مشرد بسبب المنازعات أو انتهاكات حقوق الإنسان.

٨٠ - أضاف قائلا إن تحسن حالة الأطفال وتهيئة الظروف اللازمة لأن يعيشوا حياة كريمة تمثل جزءا من التزامات الحكومات. ومع ذلك فإنه نظرا لأن مسألة التنمية البشرية بجميع جوانبها، ولا سيما القضاء على الفقر، ما زالت بعيدة عن أن تحسم في العالم فإن أعضاء المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان النامية، ستواجه صعوبات في بلوغ أهداف اتفاقية حقوق الطفل. وأردف قائلا إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعقد العزم بجدية على تناول هذه المشاكل وأن ينشئ هياكل اقتصادية وسياسية مناسبة وفعالة، الأمر الذي سيؤثر مباشرة في حالة ملايين الأطفال في جميع أنحاء العالم. ولا بد من الإصرار على حماية الأطفال ضحايا الفظائع المرتكبة في وقت الحرب أو في المنازعات المسلحة، ولا سيما أطفال الأقاليم الخاضعة للاحتلال الأجنبي. وبمناسبة هذا الموضوع يناشد وفده المجتمع الدولي اتخاذ تدابير عاجلة وحاسمة لوقف الجرائم المرتكبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتخفيف من معاناة الأطفال الفلسطينيين.

٨١ - من جهة أخرى فإن من أكثر الطرق فعالية لحماية الأطفال من الأخطار العديدة التي تتهددهم في المجتمعات المختلفة تعزيز مؤسسة الأسرة، بوصفها الوحدة الأساسية للمجتمع والروابط الأسرية. وإن المسؤولية الرئيسية عن حماية وتعليم ونماء الطفل تقع على عاتق الأسرة. وإذا كان في وسع الأسرة أن تربي الأولاد في بيئة آمنة ومستقرة في جو من السرور والحب والتفاهم سيتجنب هروب الأطفال وتعرضهم للأشكال المختلفة من الاستغلال.

٨٢ - على المستوى الوطني فإن حكومة جمهورية إيران الإسلامية، الدولة العضو في اتفاقية حقوق الطفل، تبذل قصارى جهدها من أجل التحقيق الفعال للأهداف المنصوص عليها في الاتفاقية. وعلى هذا النحو يخصص جزء كبير من الميزانية للشؤون الاجتماعية، ولاسيما لقطاعات التعليم العام والفن والثقافة والصحة والعلاج والتغذية والأمن الاجتماعي وإعادة التأهيل والتربية البدنية وتنمية القدرات والبحث، وهي قطاعات توجه فيها الأموال مباشرة نحو العمل على احترام الحقوق الاجتماعية والثقافية للطفل والمرأة. كما تخصص اعتمادات لقطاعات أخرى تحسن بصورة غير مباشرة الجوانب الأقل تطورا التي تسهم في إعمال حقوق الطفل والمرأة.

٨٣ - اتخذت محاكم الأحداث في جمهورية إيران الإسلامية تدابير للاستفادة من التقدم العالمي فيما يتعلق بحقوق الطفل وتلبية الاحتياجات الخاصة بالأطفال والمراهقين لحفز تغيير حاسم في أساليب المحاكمة في هذا المجال. ومن أجل تنمية تدريب قضاة المحاكم الخاصة للأحداث فيما يتعلق بالمسائل التي تؤثر في حقوق الطفل ومعرفة الأطفال باتفاقية حقوق الطفل نظمت عدة حلقات تدريبية في مدن مختلفة في البلد، بالتعاون مع اليونيسيف. وعلاوة على ذلك تعتزم منظمة السجون إقامة وتشغيل مراكز إصلاحية وتأهيلية في جميع المراكز القروية قبل انتهاء الخطة الإنمائية الثالثة للبلد. ويقع على عاتق جميع مكاتب المديرين العامين في المقاطعات التزام باستئجار أماكن ملائمة للتشغيل المؤقت للمراكز الإصلاحية والتأهيلية ونقل جميع السجناء دون سن الثامنة عشر إليها.

٨٤ - من جهة أخرى تجدر الإشارة إلى أن جمهورية إيران الإسلامية تنظر في التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال ودعارة الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية. وتحقيقا لهذه

الغاية شرع في دراسة شاملة عن التصديق على البروتوكول وفقا لوجهة نظر الأمم المتحدة. وبمجرد انتهاء الدراسة ستعرض المسألة على البرلمان للنظر فيها في شكل مشروع قانون. ويؤمل في أن ييسر هذا التدبير امتثال الأعمال المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل على نحو أكثر فعالية.

٨٥ - **السيدة القطامي** (الإمارات العربية المتحدة): أعربت عن امتنان وفدها للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لما تبذله من جهود قيمة في مجال تعزيز وحماية حقوق الطفل والاهتمام الذي توليه لهذا الموضوع في جميع المؤتمرات الدولية المتعلقة بالسلم والأمن والتنمية بيد أنها أعربت عن أسفها أنه على الرغم من التصديق على الاتفاقيات والبروتوكولات المتعلقة بحقوق الطفل وعقد مؤتمرات دولية عديدة في هذا الصدد فإن ملايين من الأطفال ما زالوا يعيشون في فقر مدقع ويصابون بالأمراض، ومن بينها الإيدز، ويتعرضون لاعتداءات جنسية وللتجنيد في المليشيات المدنية والمنازعات الإقليمية. وقالت إن تحسين ظروف معيشة الأطفال وحماية حقوقهم يتطلبان حل المنازعات المعلقة، وإنهاء الاحتلال الأجنبي، وتنفيذ قرارات وتوصيات الأمم المتحدة المتعلقة بتنفيذ برامج إنمائية في البلدان الفقيرة.

٨٦ - أضافت قائلة إن حكومة الإمارات العربية المتحدة اقتناعا منها بأن تنمية البشر تبدأ في الطفولة قد انضمت إلى اتفاقية حقوق الطفل وأبدت التزامها بامتثال أحكامها في سياق التقاليد الإسلامية والتراث الثقافي للبلد عن طريق تقدمها في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية، التي أثنت عليها اليونيسيف في تقريرها ذي الصلة لسنة ٢٠٠٣. كما أثني في التقرير على المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، الذي أنشئ في بداية هذا العام والذي كلف بتنظيم الجهود العامة والخاصة في مجال رفاهية الأطفال وتنسيق العلاقات مع المنظمات الإقليمية والدولية. وفضلا عن ذلك سمت اليونيسيف حرم رئيس الدولة ورئيس الاتحاد العام للمرأة في سنة ٢٠٠١ شخصية السنة تقديرا منها لما تبذله من جهود متواصلة للتخفيف من معاناة الأطفال في جميع أنحاء العالم.

٨٧ - من بين البرامج التي نفذتها الإمارات العربية المتحدة في مجال رعاية الأطفال مد إجازة الأمومة إلى ستة أشهر في مؤسسات النظام التعليمي المجاني بالنسبة إلى جميع مواطني البلد على جميع المستويات، وإنشاء برامج خاصة للأطفال المتفوقين، وإنشاء مراكز طبية وقائية ومراكز إعادة تأهيل للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وخدمات طبية في المدارس وبرامج تحصين.

٨٨ - ترى الإمارات العربية المتحدة أن حالة الأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة تثير بالغ القلق لأنهم إلى جانب الفقر والمرض يعانون من الآثار المدمرة لسياسات الحصار والتدمير التي تمارسها إسرائيل في انتهاك لجميع المعاهدات الدولية والقانون الدولي الإنساني. وأشارت أيضا إلى مقاساة أطفال العراق وأفغانستان، الذين يعيشون في ظروف اجتماعية اقتصادية بائسة. ولذا فإن وفد الإمارات العربية المتحدة يوجه نداء إلى المجتمع الدولي لإيجاد حلول حاسمة ودائمة لإعادة إقامة العدل وإنقاذ الأطفال في جميع أنحاء العالم من العنف والفقر والقمع.

٨٩ - **السيدة هولي** (النرويج): قالت إن النرويج تعتبر اتفاقية حقوق الطفل صكا أساسيا لإعمال الحقوق الديمقراطية للأطفال والشباب، وأنها أدمجت الاتفاقية مؤخرا في نظامها القانوني الوطني، وقدمت تقريرها الثالث إلى لجنة حقوق الطفل. وأعربت عن ترحيب وفد النرويج بزيادة عدد أعضاء اللجنة من ١٠ إلى ١٨ واعتبرت أن وجود خبير نرويجي بين أعضاء اللجنة شرف للنرويج. وأردفت قائلة إن اللجنة تؤدي دورا جوهريا لمساعدة الدول الأعضاء على

امتثال التزاماتها، وأعربت عن ترحيب وفد النرويج بالتدابير التي اتخذتها اللجنة لتيسير تقديم التقارير، واعتبرت أنه من الضروري أن تنفذ الدول الأعضاء التزاماتها في هذا الصدد.

٩٠ - فيما يتعلق بالتقرير الذي أعده الممثل الخاص للأمين العام لموضوع الطفولة والمنازعات المسلحة وافق وفد النرويج على توصيات الممثل الخاص وأتفق معه في أنه من الضروري والملح الدخول في ''عصر تنفيذ'' الصكوك والالتزامات الراهنة. ورأى وفد النرويج أن التقدم المحرز في إدماج موضوع الأطفال والمنازعات المسلحة في جميع أعمال الأمم المتحدة، مثلا عن طريق وزع خبراء في حماية القصر في عمليات صيانة السلم، أمرا مشجعا. وأعربت عن تأييد النرويج لهذه المبادرة، وعبرت عن امتنانها لتقديم تقارير التقييم ذات الصلة. ومن جهة أخرى رأت أنه مما يبعث على بالغ القلق أن الأطفال ما زالوا يجندون لكي يشاركوا باعتبارهم جنودا في المنازعات المسلحة، كما ذكر الأمين العام في تقريره (S/2002/1299)، وحثت جميع الأطراف المذكورة في مرفق ذلك التقرير على أن تكف فورا عن هذه الممارسة.

٩١ - قالت إن مكافحة الفقر ضرورية لتعزيز وحماية حقوق الطفل. ولذا فقد اعتمدت حكومة النرويج خطة عمل لمكافحة الفقر في الجنوب، وتمتد فترة الخطة حتى سنة ٢٠١٥، وحدد هدف زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية من ٠,٩٣ في المائة حاليا إلى واحد في المائة من الدخل القومي الإجمالي قبل سنة ٢٠٠٥. وسيظل جزء كبير من هذه الأموال يخصص للأطفال، لاسيما لقطاع التعليم، وقبل أي شيء أخر تعليم الفتيات. كما اعتبرت أن التقدم المحرز في مجال رفاهية الأطفال قد تقوض كثيرا بسبب وباء فيروس نقص المناعة/الإيدز والأمراض التي تنتشر بسبب الفقر والجهل والتمييز القائم على الجنس. وأردفت قائلة إن النرويج قد أدمجت مكافحة فيروس نقص المناعة/الإيدز في معظم أنشطة تعاونها لأغراض التنمية.

٩٢ - قالت إنه توجد مشكلة أخرى تثير القلق لوفد النرويج هي الاتجار بالأشخاص، الذي يقع ضحيته آلاف من النساء والأطفال. والأمر يتمثل في تجارة استغلال واستيراد تولد أرباحا هائلة. ورحب وفد النرويج باتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وبروتوكولها لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، ولاسيما النساء والأطفال. وقالت إن النرويج ستواصل المشاركة في الجهود الدولية لمكافحة هذه الجرائم والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان من خلال خطة عملها الأخيرة لمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال. وعلى المستوى الوطني ستركز النرويج على احتياجات الضحايا مع تحسين تنظيم مراكز استقبال النساء اللائى يعانين من سوء المعاملة وتدريب الذين يقدمون المساعدة إلى الضحايا. ومن الضروري معالجة أسباب مشكلة الاتجار بالأشخاص، الذين يعانون من الفقر والحرمان الاجتماعي وانعدام فرص العمل والتعليم.

٩٣ - أكدت أهمية أن لا يعتبر الأطفال أبدا جزءا من المشكلة بل من الحل، نظرا لأن الأطفال هم المستقبل. والاستثمار في الأطفال وفي الشباب يعني الاستثمار في التنمية وفي التقليل من الفقر. وسيتعين تذكر ذلك في مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات الذي سيعقد في جينيف في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. ومن المهم تيسير وصول الأطفال إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصال، وتقوية تدابير ضمان أمنهم على الإنترنت.

رفعت الجلسة في الساعة ١٨/٠٠